

Distr.: General
2 December 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٣١ من جدول الأعمال

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة

وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن الخطة
الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات ردا على توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/70/569) الذي أصدر عملا بالفقرة ١١ من الجزء الخامس من قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٨ ألف. ويقدم التقرير عملا بأحكام الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٨ ب، التي طلب فيها إلى الأمين العام أن يقوم، في نفس الوقت الذي تقدم فيه توصيات مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية، بموافاة الجمعية بردوده وبيان التدابير التي ستتخذ لتنفيذ تلك التوصيات.

وقد قبلت الإدارة جميع توصيات مجلس مراجعي الحسابات (باستثناء توصية واحدة قبلتها جزئيا). وتعرب الإدارة عن تقديرها الصادق للمجلس لمراجعته الشاملة لحسابات الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، وعلى وجه الخصوص، لروح التعاون التي أجرى بها مراجعة الحسابات والاستنتاج العام الذي توصل إليه بعدم وجود ما يحول دون الموافقة على المشروع في الوقت الحاضر.



الرجاء إعادة استعمال الورق

041215 041215 15-21267 (A)



وتلاحظ الإدارة أن هذه المراجعة الأولى لحسابات الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث كانت استثنائية لأنها سَبقت الموافقة على المشروع. وتقَدّر الإدارة الجهود التي بذلها مجلس مراجعي الحسابات للتبكير بالإطار الزمني لمراجعة الحسابات وتسريعه بهدف إفراح المجال لتحسين التزامن بين إصدار تقريره وعملية الموافقة على الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

حالة تنفيذ التوصيات الواردة في أول تقرير لمجلس مراجعي الحسابات عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/70/569)

١ - يقدم هذا التقرير الردود على التوصيات الواردة في أول تقرير لمجلس مراجعي الحسابات عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/70/569).

٢ - وقد أوصى المجلس في الفقرة ٨١ (أ) من تقريره بأن تقوم الإدارة برصد تنفيذ مختلف الأنشطة من أجل التقليل إلى أدنى حد ممكن من حالات الإخلال بالمواعيد واتخاذ التدابير العلاجية الفعالة للوفاء بالآجال المحددة للمشروع دون أي إخلال بنوعية ونطاق المنجزات المقررة.

٣ - وتوافق الإدارة على هذه التوصية. وثمة إجراءات تتوافق مع هذه التوصية كانت تتخذ طوال السنة الماضية في سياق الإطار العام لإدارة عقود الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. ويرصد فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث عن كثب التقدم الذي يحرزه المقاول المكلف بالتصميم، ويتخذ خطوات استباقية لكفالة الوفاء بالآجال المحددة للمشروع دون خسارة النوعية. وقد تأخر البدء بالتصميم التفصيلي للمبنى الجديد وأعمال التجديد لكفالة التقيد الكامل بمعايير الجودة في التصميم النظري قبل الانتقال إلى الخطوة التالية في العملية. وللتخفيف من أثر هذا التأخر، جرى الإسراع بوضع التصميم التفصيلي للمبنى الجديد بحيث يمكن البدء بوضع تصميم المبنى الجديد، الذي يرد في المسار الحرج للجدول الزمني، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ويجري حالياً وضع استراتيجيات التخفيف من آثار التأخير بهدف العودة إلى الآجال المحددة في الجدول الزمني ويبدو أن هذه الاستراتيجيات قابلة للتحقيق. ويعتمد فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث آليات لرصد التقدم المحرز وكفالة أن تكون أعمال التصميم في كل مرحلة محددة من مراحل العمل مرضية. وتشمل هذه الآليات، على سبيل المثال لا الحصر، وضع برنامج زمني مفصل للمشروع يتضمن تكاليف فرادى الأعمال باستخدام برنامج برمافيرا لتخطيط المشاريع، وعقد اجتماعات منتظمة على مختلف المستويات لمناقشة حالة التقدم المحرز في إنجاز الأعمال الحالية، واستعراض الإنجازات/الوثائق الحالية والمقبلة.

٤ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة ٨١ (ب) من تقريره، بأن تقوم الإدارة بالتعجيل بأنشطة وضع أدلة المشروع، بما في ذلك مراقبة التغييرات، وضمان إدراج المعايير

الأمنية في مرحلة التصميم ذاتها وإجراء مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة من أجل كفالة الانتقال السلس.

٥ - وتوافق الإدارة على هذا التوصية. وقد أحرز تقدم كبير في المجالات الثلاثة كلها خلال السنة الماضية. فبالنظر إلى أن الجدول الزمني لهذا المشروع صارم، يجري التعجيل بتنفيذ جميع الجوانب، بما في ذلك دليل المشروع، الذي انتهى من جزء هام منه، بحيث أن الفرع الموضوعي الأخير المتبقي بشأن إدارة التغيير هو الآن في مراحله النهائية. وعلاوة على ذلك، يجري حاليا وضع الاستراتيجية الشاملة للمشتريات التي سيكون لها أيضا أثر على دليل المشروع. وأدرجت المعايير الأمنية المتاحة الآن والتي تدخل في نطاق المباني الجديدة والقائمة في التصميم والميزانية. وأجريت مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة خلال العام الماضي وستواصل خلال مدة المشروع كلها.

٦ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة ٨١ (ج) من تقريره، الإدارة بوضع خطط محدّدة للتخفيف من المخاطر من أجل كل مجال من مجالات المخاطر التي تم الوقوف عليها، بحيث لا تكون هناك عوائق خلال تنفيذ المشروع من شأنها أن تقوّض التكاليف أو الآجال المقررة.

٧ - وتوافق الإدارة على هذه التوصية. وتم القيام بإجراءات محدّدة تمشيا مع هذه التوصية خلال العام الماضي، وسوف يتواصل تنفيذها خلال فترة إنجاز المشروع. وتم وضع خطط محدّدة للتخفيف من المخاطر بالنسبة لجميع المخاطر المحددة في سجل مخاطر المشروع أو يجري وضع هذه الخطط.

٨ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة ٨١ (د) من تقريره، الإدارة بتنقيح وتحديث التقديرات الأولية للميزانية على أساس جدول زمني موحد، وإجراء التحليل المناسب للأسعار بالرجوع إلى قوائم الأسعار الموحّدة وإلى ما يتبعه القطاع من مبادئ توجيهية صاغتها هيئات معترف بها دوليا في مجال وضع المعايير، مع إجراء التعديلات التي تتماشى مع الظروف المحلية، حسب الاقتضاء.

٩ - وتوافق الإدارة جزئيا على هذه التوصية وتقدم التوضيح التالي: قامت الإدارة بالتعاقد مع خبير استشاري محترف في مجال تقدير التكاليف قام، تماشيا مع المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات في القطاع المعني، بوضع تقدير شامل لتكاليف المشروع باستخدام بيانات عن الأسعار الفعلية مستمدة من مشاريع مجاورة منجزة في الآونة الأخيرة. ويعمل هذا الخبير الاستشاري على نحو وثيق مع فريق التصميم على فهم تفاصيل التصميم التي يجري وضعها ويتولى المسؤولية الكاملة عن نوعية عمل الفريق. ومع أن الخبير الاستشاري قد يرجع إلى

قوائم الأسعار الموحدة في بعض الأحيان، فالتقدير يستند إلى بيانات بشأن التكاليف أكثر دقة وأهمية بالنسبة لهذا المشروع وهذا الموقع. وقامت الإدارة باستعراض مفصل للتقدير الحالي لتكاليف المشروع، وأجرت، مع الخبير الاستشاري، عددا من حلقات العمل للحد على النحو الأمثل من التكاليف، وعمليات الهندسة القيمة. والإدارة واثقة من أن تقدير التكاليف في شكله الحالي يوفر أساسا متينا للمضي قدما في التصميم المفصل ويشكل الأساس لإنجاز المشروع في الوقت المناسب وفي حدود الميزانية المخصصة له. ولا تزال الإدارة ترى أن تقدير التكاليف بواسطة خبير في المجال هو المنهجية الأنسب لمشروع من هذا الحجم والتعقيد، وتواصل تحسين وتحديث تقديرات التكاليف خلال عملية وضع التصميم وفقا لذلك.

١٠ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات في الفقرة ٨١ (هـ) من تقريره بأن تضع الإدارة سياسات محسنة بشأن كيفية إدراج المشاريع الممولة من الهبات أو التبرعات في الميزانية وكيفية استبعادها، وبشأن التكاليف المقدرة للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، لا سيما مع دخول المشروع في مرحلة التشييد، والشروع في اتخاذ خطوات للوقوف على الكيفية التي سيتم بها تمويل احتياجات الصيانة بعد إنجاز المشروع.

١١ - وتوافق الإدارة على هذه التوصية، وقد بدأ بالفعل تنفيذ إجراءات محددة تمشيا معها. وأدرج اقتراح سياسة لتقديم الهبات في الفرع السادس من تقرير الأمين العام المرحلي السنوي عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (A/70/394). وإذا وافقت الجمعية العامة على هذه السياسة، فإنها ستستخدم كإطار لإدارة الهبات المقبلة التي يمكن أن تساعد في تعويض تكاليف المشروع. وستدار الهبات المقترحة على أساس كل حالة على حدة. وبالنسبة للهبات التي يمكن استخدامها لتحقيق نطاق المشروع، ستُحذف الأشغال من نطاق الخطة وميزانياتها وفقا لذلك. ومع مرور الوقت، ومع بداية أعمال التشييد، سيجري توجيه الجهات المانحة المحتملة نحو المشاريع القائمة على الهبات التي لم تدخل مرحلة البناء بعد بغية تجنب حصول تأخير في مجمل الأعمال أو خلق التباس لدى مقاول البناء. ولئن اقترح إنشاء صندوق صيانة في إطار سياسة تلقي الهبات، فإن الموافقة عليه لم تتم بعد.

١٢ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات في الفقرة ٨١ (و) من تقريره بأن تنقح الإدارة الإطار المرجعي الخاص بالمجلس الاستشاري واللجنة التوجيهية، مع تحديد واضح لمسؤولياتهما ومهامهما.

١٣ - وتوافق الإدارة على هذه التوصية وتعتزم مواصلة تنقيح الإطار المرجعي الخاص بالمجلس الاستشاري واللجنة التوجيهية كليهما فور موافقة الجمعية العامة على المشروع، كما

تعتزم مواصلة ذلك بعد انتقال المشروع من مرحلة التصميم الأولي إلى مرحلة تقديم العطاءات و مرحلة التشييد.

١٤ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات في الفقرة ٨١ (ز) من تقريره بأن تتواصل الإدارة مع الموظفين والعملاء لضمان تقدّم المشروع من دون عوائق، والعمل في الوقت نفسه على حصر الاضطرابات في تقديم الخدمات الأساسية ضمن الحد الأدنى.

١٥ - وتوافق الإدارة على هذه التوصية، فمشاركة أصحاب المصلحة جزء أساسي من إطار إدارة الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. وقد جرت مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة خلال العام الماضي وستواصل طيلة مدة المشروع. وتشكل استمرارية العمليات أحد الأهداف الرئيسية للمشروع وأحد أكبر التحديات التي تواجهه.

١٦ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات في الفقرة ٨١ (ح) من تقريره بأن تكفل الإدارة التقيد بأحكام النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة وبديل المشتريات، وذلك من أجل حماية مصالح المنظمة والتقليل إلى أدنى حدّ من حالات الخروج عن هذه الأحكام. وإذا اقتضى الأمر الخروج عنها، لا بُدّ من تقديم مبررات واضحة وشفافة تكون مشفوعة بموافقة السلطات المختصة.

١٧ - وتوافق الإدارة على هذه التوصية. وفيما يتعلق بالتعويضات النقدية، لا ترى الإدارة أن هناك تباين واسع بين استراتيجية المشتريات وبين التقيد بأحكام النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ودليل مشتريات الأمم المتحدة. ومع ذلك، تتفق الإدارة مع مجلس مراجعي الحسابات بشأن ضرورة كفالة أن يكون أداء المتعاقدين مرضياً ومناسباً في توقيته، وستبذل قصارى الجهود في تطبيق أحكام دليل المشتريات من أجل حماية مصالح المنظمة.